التّصويب اللّغوي إلى أين ؟

الأستاذ : دين العربي
جامعة مولاي الطاهر
(سعيدة)

" لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الخَطَأُ الشَّائِعُ خَيْرًا مِنَ الصَّوَابِ المهْجُورِ ، لأَنَّ الصَّوَابَ يَفْرِضُ
وُجُودَهُ مِنْ تَسْمِيَتِهِ ، وَأَمَّا الخَطَأُ فَمَذْمُومٌ مِنْ مُنْطَلَقِ قَوْلِنَا أَنَّهُ خَطَأٌ ، إِذْ مَتَى كَانَ الهَدْمُ
خَيْراً إِذَا كَانَ شَائِعاً ؟ "

على الرّغم من أنّ لغة العرب تضرّرت إلى حدّ ما جرّاء اختلاط الأجناس البشريّة إبّان بعثة الرّسول الكريم ﷺ إلا أنّ هذا الأمر شكّل معجزة لذاته إذا أسقطنا الظّروف الاجتماعية والسّياسية والاقتصاديّة نفسها على لغة أخرى ، فتكلفة التّعدد اللّغوي وخيمة إذا أجرينا مقارنة للغة الضّاد بسائر لغات العالم القديمة والحديثة على حدّ سواء ، والمتصفّح لتاريخ البشريّة ليجد أدلّة كثيرة تثبت ذلك " فالقصّة المشهورة، والمشكوك في صحّتها ، لإنشاء أوّل مبنى أثريّ ثابت تاريخيّا ترتبط بنَبُوخَذْ نَصْر الثّاني منشئ برج بابل الّذي لم يكتمل بسبب الحواجز الاتّصالية بين العاملين فيه . وفي الرّواية الأصلّية لهذه الكارثة الاقتصاديّة فإنّه يقال أنّ النّاس كانوا يتكلّمون لغة واحدة حتى ذلك الوقت عندما بلبل الرّب لغتهم خشية أن تخرج الأمور عن السّيطرة . ولكنّ ربّما يكون السّناريو الحقيقيّ للقصّة هو أنّ النّقص في العمالة المحليّة قد أجبر البناة على إحضار حرفيين أجانب من أماكن كثيرة مختلفة ليس بينهم لغة مشتركة ، وترتّب على هذا فوضى لغويّة أدّت

في النّهاية إلى انهيار هذا المشروع الطّموح "[1] ، الصورة هذه تمثل بحق وضع لغة العرب الحديثة في عصر العولمة والاتصال ، غير أن الفارق هو وقوفها صامدة تتغذى من شرايين ضمنت لها البقاء منذ أمد بعيد .

إنّ قياس ظروف وملابسات هذه الحادثة أو غيرها من الأحداث المشابهة على لغة العرب لا يمنعنا القطع بأنّ لغتنا خصت لنفسها كل أسباب المناعة والشّموخ ، وإلاّ فكيف يختارها ربّ البرية لتحتضن أبلغ مشروع بشري على الإطلاق ؟ ليس ثمة إجابة شافية لهذا الموضوع غير ما يقره التطور التاريخي لهذه اللغة ، إذْ اجتمعت عوامل شتى لم تكن لتجعلها تتموضع في غير موضع اللغات الميتة ، ويكفي إثباتا في كل هذا ما مرّ من أعاصير على البلاد العربية عبر العصور لو مرت بمثلها لغة أخرى ما كان لها أن تصمد كل هذا الصمود .

أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة أنّ الجهود اللغوية القديمة استطاعت أن توسع الهوة بين الصواب والخطأ إلى حين ، إذ تمكنت حركة التصويب اللغوي آنذاك أن تؤسس لنفسها مذهبا جديدا للسلامة اللغوية ، ولا أدل على ذلك من ظهور المدارس النحوية والحركة المعجمية التي كانت فاعلة في زمانها ، زد على ذلك المقاييس الصارمة التي مثلها النحو المعياري الذي غذى كتب اللحن ، بل إنّ هذه الجهود شكلت منطلقا للدراسات اللغوية الغربية في أحيان كثيرة .

لقد كانت هذه الحركة فاعلة في زمانها ، إذ استطاعت أن تشد على زمام المؤسسة اللغوية إلى حين ، لكن هذه النواميس التي تحولت من وضع الكمون إلى وضع الوجود بالفعل حين وضْعها أصبحت شيئا مألوفا لا يتحتم على متكلم اللغة العربية الالتزام بها ، ذلك أنها شكلت الحد الفاصل بين الصواب والخطأ لدى المتكلم والسامع عند دبيبها ،وتمثلت كمعجزة شفاء المريض بالسرطان ، حتى أصبح الواقع في الخطأ ينال من سخط الناس وسخريتهم ما يجعله يتوارى عن الأعين ، لكن سرعان ما أصبح الأمر مألوفا وعاديا حتى تحول الناس عنها إلى اللحن

وقابلوها بالمكاء والتصدية ، بل إن خاصتهم تفاخروا بميراث الفصاحة بعيدا عن النحو ، فقديما قال أحد الشّعراء :

« وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ◈◈◈ ولَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأَعْرِبُ »[2]

إنّ مسألة التطور اللغوي مظهر من مظاهر صيرورة الحياة ووجه من أوجه الاستمرار الذي يضمن الحركية والتجديد ، فلا غنى للغة العرب عن هذا العامل الذي يعطيها نفسا جديدا ويضمن لها البقاء ، فهي كسائر لغات العالم في تطور مستمر ، تجدد نفسها باستمرار لتَعيش وتُعايش ، وإلا حق عليها قول أبي العتاهية :

« يَبْلَى الجَدِيدُ وَأَنْتَ فِي تَجْدِيدِهِ ◈◈◈ وَجَمِيعُ مَا جَدَّدْتَ فِيهِ فَبَالِ »

فلِمَ إذن نمنع لغتنا من التفتح على مجالات الحياة المختلفة ، ولا نسارع إلى استغلال علوم اللسان لضبط حركيتها بعيدا عن فوضى الارتجال والتصويب الانفعالي تحت سلطة لغوية يضبطها شرطي اسمه مجمع اللغة العربي ؟

هو الإجحاف في حق لغتنا أن نحاول التعامل مع غير واقعها ، وأن نصورها بمثالية تسافر بنا عبر الزمن لتحط بنا في عهد أبي سفيان وحمزة ، إذ لا مناصّ من التسليم بأنّ ألفاظ وتراكيب دخلت لغتنا بغير استئذان وليست من العربية القديمة في شيء ، فقولهم : "« والأكثرية الساحقة » بعض هذه المستعارات الجديدة التي نقلها التراجمة في مطلع هذا القرن فصارت من مواد هذه العربية المعاصرة . إنها من الفرنسية ، وهي تقابل « *la majorité écrasante* » . وهي من غير شك تشير إلى موطن استعمالها ، فالأكثرية في المجالس النيابية عند التصويت على قضية من القضايا ترى رأيا يغلب الرأي المقابل الذي تراه الأقلية ، فكأنّ الأكثرية تسحق الجماعة الأخرى للغلبة الواضحة ، وأنت ترى أنّ التعبير مترجم ترجمة حرفية"[3] إلا أنه السائد نتيجة اقتضاب المسافات بين الأقطار والشعوب ، ومن ثم أصبح من الضروري وضع نواميس جديدة تتماشى وتجديد الفكر اللساني الحديث الذي صب

نظرياته على لغات البشر ، ومع هذا كله وجب تكييف النظريات الألسنية بما يتماشى مع لغتنا التي تقبل التطور والتجديد في ظل المتغيرات الحديثة .

وظهرت مؤلفات حديثة في موضوع الخطأ والصواب يصعب إحصاؤها ، واتخذت عناوين متعددة ، منها : "قل ولا تقل " و"معجم الخطأ والصواب" وأيضا"لغتنا الجميلة" وغير ها ، غير أنّ اللافت للانتباه فيها هو عجز أغلبها عن تقديم الفعالية التي قدمتها نظيراتها في عصور سابقة ، فعلى الرغم من كثرة ما تحويه المكتبة العربية من مؤلفات تتناول أوجه الخطأ والصواب في اللغة ، فإننا لم نجد واحدًا منها وافيًا بالغرض ، مستجيبًا لحاجة اللسان العربي ، محققًا لمطلب ابن اللغة الذي يبحث عن المعلومة السريعة ، والرأي الموجز ، وينشد التيسير الذي لا يضيّق واسعًا ، ولا يخطّئ صوابًا ، فضلا عن عدم وجود عمل إلكتروني واحد يقدم هذه الخدمة ، إذ أصبح انتقال المعلومة في هذا العصر يتم بشكل سريع ، فوجب إذ ذاك اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي وسط هذا الخضم لكل ما يسيء للغة العربية .

لقد تمكنت جهود لغوية حديثة من التصدي لكل ما قد يشوب هذه اللغة ، فظهرت أعمال جليلة في التوليد والترجمة والتعريب ، إذ "في العصر الحاضر بات أمر التّرجمة من ضرّورات التقاء اللّغات واستدعت العمليّة التعريبيّة الاستعانة باللّغات الأخرى لضمان الاستمرار"[4] ، وقد تبنّته الجهات المختصّة بهذا الأمر لمواكبة الحركة العلميّة الّتي يشهدها العصر ، فقام لغويّون من الوطن العربيّ بترجمة بعض الألفاظ الواردة إلينا من الغرب ، محاولين بذلك وضع حدّ للفوضى الّتي أحدثها غير ذوي الاختصاص من العامّة في هذا الأمر ، فقد قام بعض اللّغويين العارفين بأصول التّرجمة بترجمة مقالات علميّة على غرار ما فعل الشّيخ رفاعة الطّهطاوي والشدياق ، "وأما من ترجمات هذا الأخير في الوقائع المصرية"[5] فاعتُمد مصطلح (بُوسْطَة) مقابل *poste* و(البَطّاريّة) مقابل *batterie* ، وقد اعتُمدت هذه المصطلحات وغيرها على الرّغم من معارضة المولّدين والمعرّبين .

نحا التوليد نحو الترجمة والتعريب في الخلق والابتكار ، يمثّل هذا الاتجاه كثير من اللّغويّين أشهرهم إبراهيم اليازجي والشّدياق وأيضا الشّيخ عبد القادر المغربيّ والأمير مصطفى الشّهابي وغيرهم ، وكانوا يرون بأنّ اللّغة قادرة على تحمّل مدلولات أشياء الوجود كلّها ، وأنّ التّرجمة تفتح الباب واسعا أمام قتل هذه اللّغة ، "فقيل : (الظُّلَل) مقابل *parasol* و(الرَّقَاص) مقابل *pendule* "[6] .

لقد"برز التعريب عند العرب منذ احتكاكهم بغيرهم من الشعوب التي فتحوا بلادها"[7]، وهذا أمر طبيعي إذا أُخذت بالاعتبار التّحولات الكبيرة للمجتمع العربي على جميع الأصعدة آنذاك، وقد"تعددّت دواعي التّعريب عند لغويّينا فهي مرتبطة بجوهر اللّغة وفلسفتها عند فريق ، وهي مرتبطة بوفاء اللّغة لمسايرة روح التّطور"[8]، فاللّغة تعيش في كيان العربيّ ، وتنبض نبض العروق فيه ، لذلك يخاف عليها من الضّياع وسط زحام اللّغات ، ولكنّها في الآن ذاته كفيلة بمسايرة متطلّبات العصر والمعطيات الحضاريّة الجديدة تلبية للحاجات الاجتماعية .

لم تكتف الجهود اللغوية بهذه المجالات فحسب بل عملت على تيسير النظريات النحوية التي أصبحت آنذاك تشهد نفورا من قبل أبناء العربية ، ولقد نشأ هذا التوجه بناء على قلّة استعمال الفرد للّغة المعربة ، ثم منافسة العامية للفصحى إذ حلت محلها حتى في المجالات الرسمية ، لذلك كان هذا الاتجاه يمثل"دعوة لإخضاع اللّغة للضّوابط العلمية حتّى لا تكون عرضة لأخطاء العامّة"[9]، مع الحرص على جعل أبواب النحو سلسة لمتعلميها ، بشيء من التخفيف فيها ، وضبط أبواب المحتويات بشكل يضمن التدرج فيها .

ثمة عوامل شتى تجعل حركة التصويب اللغوي بطيئة إلى حد بعيد ، ففوضى التصحيح الارتجالي تُدخل العملية وسط دوامة لا يمكن الخروج منها ، إذ يخطّئ أحدهم هذه الكلمة أو ذاك التركيب بحجة كذا ، ليخطّئ آخر المصوِّب نفسه بحجة كذا وكذا ، فتجد في هذا الخضم الواسع ادعاء واثقا بوصل الفصاحة ، والصواب بعيد المنال ما لم يخضع لتحكيم شرعي تتبنى شرعيته العلمية جهة مختصة

يعود إليها العامة والخاصة ، بل إننا في أحيان كثيرة نجد بطون كتب التصحيح اللغوي الحديثة تضم في أغلب صفحاتها تخطيئات لمصوبين آخرين ، فتتحول هذه العملية إلى حلبة صراع بين اللغويين ، بينما فصل القدماء بين "لحن العامة"و"لحن الخاصة" .

شهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الوطن العربي حركة إصلاحية لغوية لا يمكن إغفالها ، فقد انكبت على تحصين اللغة من الأخطار التي قد تحيط بها ، حتى سارع اللغويون لوضع مصطلحات جديدة تقابل المخترعات التي تظهر في العالم ليتمكن العقل العربي من مسايرة التطور الحاصل في العالم ، بل إن المجمع اللغوي بالقاهرة كان"يعقد فترة كل سنة"[10] ليدرس ماجد في لغة العرب ، ويضع المصطلحات العلمية والمعاجم ، غير أن هذه الجهود باتت فاعلة في زمانها هي الأخرى ، إذ لا يمكن قياس ظروف ومعطيات حقبتي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع ظروف ومعطيات نهاية القرن العشرين وبداية القرن واحد والعشرين ، فنحن نشهد تطورا مذهلا على صعيد المخترعات في شتى المجالات ، وأصبح الحديث عن العربية وعصر العولمة موضوعا يشغل الباحثين ، وبالتوازي مع ذلك أصبح حقل تعليمية اللغة (*Didactique des langues*) يستمد النظريات المبتكرة ، ويدلي دلوه في مسألة الصواب والخطأ ، كما استحدثت مخابر ألسنية لهذا الشأن ، فهل في مثل هذه الظروف يفتح الباب للتصويب الارتجالي ، أم يتقيد بمجمع لغوي عربي موحد بهذا الموضوع ويخصص اجتماعات طارئة كلما ظهر الجديد في اللغة العربية ؟

لقد خطا بعض اللغويين خطوات عملاقة في محاولة جعل اللغة وافية لمتطلبات العصر ، غير أن هذا النوع من الجهود فتر في مرحلة حساسة من حياة اللغة العربية ، فسنوات الثمانينات كانت بداية حقيقية للدخول إلى عالم التكنولوجيا ، وأخذ الناس ينبهرون بالمخترعات اليومية ، وتسربت ألفاظ وتراكيب ألفها الناس مع أنها ليست من العربية ، وأما مجامع اللغة فوقفت موقف المتفرج إلى أن دخلت العربية

لغات أخرى يصعب التخلص منها ، فجهود هذه الأخيرة ظلت إلى زمن غير بعيد مؤثرة وفاعلة ، فقد ظهر منها عدد لا باس به في الوطن العربي ، كمجمع اللّغة الأردني ، ومجمع اللّغة العربيّة بمصر ، والمجمع العلميّ بدمشق ، إضافة لبعض الجمعيّات والمجالس ، كالمجلس الأعلى لرعاية اللّغة العربيّة ، والجمعيّة المعجميّة التّونسية ، إلاّ أنّ أعرق هذه المجامع والمجالس كلّها هو مجمع اللّغة العربيّة القاهري ، والمجمع العلمي السّوري .

"تأسّس المجمع العلميّ العربيّ السوري بدمشق سنة 1919م في العهد الفيصليّ ، ثمّ توقّف عن النّشاط سنة 1933م ، ثمّ عاد إلى النّشاط مرّة أخرى سنة 1941م تحت رئاسة محمّد كرد علي"[11]، وقد اتّسع عمل هذا المجمع حتّى دخل معترك السّياسة ، إذ دعّم الحكم العربيّ أيّام الملك فيصل ، وقد ظهر نشاطه فيما يلي ذكره[12]:

ـــ قام بتزويد الحكومة بما تحتاج من مصطلحات عربيّة ، إذ كان المسؤولون يقدّمون له المصطلحات الإدارية الّتي خلّفها الأتراك ، ثمّ يقوم المجمع بعد دراستها بتعويضها بمصطلحات عربيّة.

ـــ كانت تُعقد على مستوى المجمع اجتماعات سنويّة يقوم فيها المجمع بتزويد النّاس ببعض المصطلحات الموضوعة للحاجة اليوميّة ، كـــ"الدرّاجة والنّسّاخة" ، وقد حدث ذلك بكثرة في عهد رئاسة عز الدّين التّونجي للمجمع ، وقد روّج المدرّسون لهذه المصطلحات فلقيت إقبالا معتبرا.

ـــ أمدّ المجمع كلّ الدّوائر الرّسمية بما تحتاج إليه من مصطلحات بحسب الحاجة ، فنظر في الآلات والوسائل الخاصّة بهذه الدّوائر حتّى أصبح هذا المجمع ضرورة يعود إليها كلّ من قصد التّعريب .

ـــ التزمت الحكومة العربيّة آنذاك بعدم إصدار أيّ قانون أو مرسوم قبل تحويله على المجمع لينظر في سلامة الصّياغة .

ـــ كانت تُقدّم للمجمع الكثير من التّراكيب الشّائعة لينظر فيها فيؤكّد سلامتها أو يعلن بطلانها .

ـــ التزمت الحكومة بعدم طبع أيّ كتاب مدرسيّ قبل أن ينظر فيه المجمع .

ـــ التزم أعضاء المجمع بتتبّع ما يُنشر في الصّحف والمجلات ، فإذا وقعوا على لحن شائع أو تركيب ركيك صوّبوه ثمّ نشروا الصّواب على إصدارات المجمع ، وقد كان المجمع ينشر هذه الأغلاط وتصحيحاتها منذ سنة 1921م تحت عنوان "عثرات الأقلام" .

ألقى عبد القادر المغربّي محاضرة في 1924/02/01م بعنوان *عثرات الأقلام*[13]، ثمّ نُشرت سنة 1943م في المجلّد الثّامن عشر ص97 ، وتلتها مقالات تضمّ الكثير من هذه الأخطاء وتصحيحاتها ، وقد نشط المجمع أيضا في إحياء بعض الكلمات الميّتة وإعادتها لميدان الاستعمال ، ثمّ إحلال الكلمات الّتي تُثبَت عجمتها محل النّسيان ، ويمكن إبراز جهود المجمع التّصويبية في المؤلّفات والمقالات الآتية[14]:

ـــ *رسالة الكرم* لسليم الجندي ، يخصّ الكرمة منذ أن تكون بذرة إلى تساقط أوراقها بما يحاط بها من عناية وغيرها ، نشرتها سنة 1929م في المجلّد التّاسع ص 280 إلى سنة 1930م في المجلّد العاشر ص 762 .

ـــ *ألفاظ عربيّة لمعان زراعيّة* للأمير مصطفى الشّهابي ، وهي مقالات نُشرت في المجلّد العاشر

ص 776 سنة 1930م .

ـــ *اللّغة والدّخيل فيها* لسعيد الكرمي في العدد (129/1) من مجلة المجمع .

ـــ *درس المعربات* (بحث) لأنستاس الكرملي في العدد (138/1) .

ـــ *النّحت في اللّغة العربيّة* (مقال) لمارون غصن في المجلد 130 ص 300 .

ـــ مقالات شكّلت ردودا لبعض الكتّاب على زملائهم حول مواقفهم من بعض الأخطاء الواردة في كثير من المقالات ، ومثل ذلك ما دار بين أنستاس الكرملي وأمين ظاهر خير الله حول قولهم"كريّات بيضاء"إذ أجاز أمين ظاهر ذلك بينما

خطّأه الكرملي ، وقد امتدّ ذلك على مقالات شكّلت ردودا بينهما بلغ عددها خمسا ، حتّى فصل عبد القادر المغربيّ في الأمر بمقال عنوانه *مشكلة طال عهدها* في العدد (552/17) فيتعقّبه أمين ظاهر خير الله بردّ يفصل في الأمر نهائيّا نشر سنة 1943م العدد (88/17) .

"نشرت مجلّة المجمع سنة 1921م (239/1) للكرملي توصيّات وردت في بعض بحوثه منها"[15]:

ــ أولا: على كلّ عربّي متفرنج ألاّ يقطع بعجز أو ضعف اللّغة إذا لم يطّلع على أسرارها.

ــ ثانيا: يستحسن أن يستفتي من هو أعلم منه .

ــ *ثالثا*: إذا لم يفز بطائل فعليه أن ينسب العجز لنفسه لا للّغة .

وعرف هذا المجمع أسماء كبار البحث اللّغوي كـ محمد علي كرد ــ سعيد الكرملي ــ سليم الجندي ــ شفيق جبري ــ عارف النّكدي ــ مصطفى الشّهابي ــ عز الدّين التّنوخي ــ عبد القادر المبارك ــ ومازال أغلبهم ينشطون في هذا المجمع الّذي أصبح اليوم مجمع اللّغة العربيّة السّوري .

لقد صدر قرار إنشاء مجمع اللّغة العربيّة المصري بالقاهرة سنة(1932م) ، وبدأ العمل به سنة (1934م) ، وقد تعاقب على رئاسته محمد توفيق رفعت (1934م ــ 1944م) ، ثمّ أحمد لطفي السّيد (1945م ــ 1963م) ،ثمّ طه حسين (1963م ــ1973م) ، ثمّ إبراهيم مدكور (1974م ــ 1995م) ، ثمّ شوقي ضيف منذ (1996م) ، وعرف المجمع عضويّة أسماء لامعة في ساحة الفكر اللّغويّ والأدبيّ ، وقد صدر أوّل مرسوم بتعيينهم سنة (1933م) ، أبرزهم محمّد حسن هيكل ، عبد العزيز فهمي ، عبّاس محمود العقّاد ، أحمد أمين ، أحمد زكي ، المازني ، على عبد الرّازق ، وامتد عملهم إلى غاية سنة (1941م)

عمل المجمع منذ إنشائه على تحقيق الأغراض الآتية[16]:

ـــ المحافظة على سلامة اللّغة العربيّة ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون ، وملائمة لحاجات الحياة المتطوّرة .

ـــ النّظر في أصول اللّغة العربيّة وأساليبها ، لاختيار ما يوسّع أقيستها وضوابطها ، ويبسّط تعليم نحوها وصرفها ، وييسّر طريقة إملائها وكتابتها .

ـــ دراسة المصطلحات العلميّة والأدبيّة والفنيّة والحضاريّة ، وكذلك دراسة الأعلام الأجنبيّة ، والعمل على توحيدها بين المتكلمين باللّغة العربيّة .

ـــ بحث كلّ ما له شأن في تطوير اللّغة العربيّة والعمل على نشرها .

ـــ بحث ما يرد للمجمع من موضوعات تتّصل بأغراضه السّابقة .

وقد حدّد المجمع أعماله في إصدار المعاجم اللّغوية ، وبحث القضايا الرّاهنة للّغة العربيّة ، بما في ذلك وضع المصطلحات العلميّة واللغويّة ، وتحقيق التّراث وقد ظهرت هذه الأعمال على شكل إنجازات أبرزها :

ـــ معجم ألفاظ القرآن الكريم : ويضمّ هذا المعجم كلّ ألفاظ القرآن الكريم ، ودلالاتها ، ومواضعها في القرآن الكريم ، وقد صدرت منه ثلاث طبعات .

ـــ المعجم الكبير : وهو أكبر معاجم اللّغة العربيّة ، وقد طُبع منه خمسة أجزاء ، وبالمعجم لغةٌ ، أدبٌ ، ونحوٌ ، وصرفٌ ، وبيانٌ ، وبلاغةٌ ، وفيه أيضا من التّاريخ والجغرافيا والفلسفة وغيرها .

ـــ المعجم الوسيط : هـــو معجم حديث مؤلّف لجمهرة المثقّفين ، ظهرت الطّبعة الأولى منه عام

(1960م) في جزأين كبيرين يتكوّنان من مائة وألف صفحة (1100 صفحة) ، وثلاثين ألف مادّة ، ومليون كلمة ، وستّ مائة صورة ، اهتمّ باللّغة قديمها وحديثها ، وتوسّع في المصطلحات العلميّة والأدبيّة والفنيّة ، وكذلك في ألفاظ الحضارة ، وقد صدرت منه ثلاث طبعات .

ـــ معجم مختصر يفي بحاجات الطّلاب بالمدارس والجامعات ، يستخدم في المدارس الثّانوية في مصر وبعض الدّول العربيّة .

صدر للمجمع سبع وثلاثون مجموعة من المصطلحات العلميّة و الفنيّة وهي تتضمّن كلّ ما تُعِدّه لجان المجمع ، ويقرّه مجلسه ومؤتمره من المصطلحات المجمعيّة ، و"يقوم المجمع بدراسة المصطلحات العلميّة في لجنة مختصّة ثم يعرّف المصطلح تعريفا دقيقا بعد عرضه على لجان مختصّة كمجلس المجمع في مؤتمره السّنوي"[17]، وبذلك يكون المجمع على صلة وثيقة بأي تطور أو اختراع .

صدر للمجمع كتاب *في أصول اللّغة* في ثلاثة أجزاء ، وهي في أصلها قرارات لجنة الأصول، وبحوث أعضائها وخبرائها في تيسير قواعد النّحو ، والمعرب ، والدّخيل ، والمولّد ، والاشتقاق من الأسماء وغيرها ممّا له صلة باستعمال اللّغة العربيّة ، كما صدر في جزأين كتاب *الألفاظ والأساليب* بشأن العديد من الألفاظ والأساليب الشّائعة ، وتصويب ما له وجه من الصّحة وفق ضوابط اللّغة العربيّة وقواعدها ، و"صدر للمجمع أيضا أعمال أخرى تمّ اللّغة وهذه أبرزها"[18]:

ـــ مجموعة قرارات الألفاظ والأساليب حتّى عام 1987م .

ـــ آراء في قضيّة تعريب التّعليم العالي والجامعي لمحمود حافظ ، ومحمود الجبيلي .

ـــ قرارات مؤتمر المجمع لسنة(1979م)في تيسير النّحو التعليمي .

ـــ قضيّة التّعريب في مصر لمحمود حافظ .

واهتمّ المجمع بتحقيق التّراث العربيّ ونَظَّم نشاطات عديدة تمثّلت في النّدوات والمؤتمرات وغيرها ، كما أنّ المجمع يصدر مجلّة سنويّا منذ عام(1934م)، وهي الآن في جزئها الحادي والثّمانين بعد أن أصبحت تصدر مرّتين كل عام .

للمجمع اللّغوي المصريّ دوره الهامّ في الحفاظ على اللّغة ، فهو على الرّغم من عراقته يعمل في تنسيق دائم مع بقيّة المجامع اللّغوية في الوطن العربيّ ، والمجالس العليا للّغة العربيّة ، وله يرجع الفضل في إقرار المصطلحات أو رفضها في مجالات شتّى .

مع كل هذه الجهود أصبحت المجامع اللغوية العربية في وضع حرج أمام ما يجري في لغة العرب على مرأى ومسمع العام والخاص ، فكأنّ سرعة التغيرات تفوقت على جهودها ، فتحولت هذه الجهود إلى صمت رهيب ، كما أصبح الإشراف على عملية التصويب اللغوي أمرا في متناول اللغوي وغيره ، على الرغم من أن علم اللسانيات تطور إلى حدّ يمكّنه ضبط المسالة بدقة ، ليفصل في كثير من إشكالات اللغة .

هناك عوامل متعددة تشكل عائقا كبيرا أمام تطور عملية التصويب اللغوي ضمن البحث اللساني الحديث ، ومن ذلك أن"بعض الدارسين العرب المحدثين لا يزالون شديدي الحذر من المناهج الغربية التي يرفضونها جملة وتفصيلا ، والأجدى عندنا ـــ إذا أردنا أن نفتح عيوننا على الوافد الجديد من العلوم والمناهج لنرى رؤية الذين يملكون ما يميزون به بين ما هو مقبول وما هو مردود"[19] ، فلا يضير إعادة دراسة تراثنا ضمن بحوث لغوية حديثة تتماشى والفكر اللساني الجديد الذي يقر بالسبق للعرب في حقول لغوية متعددة ، ثم إعادة تكييف ما جرى على الألسن ليلائم عصر التكنولوجيا ، شريطة أن لا يخرج عما توحيه روح لغتنا .

على أن المسألة لم تقتصر على هذا الأمر وكفى ، فالتحولات التي يشهدها العالم لم ترسم لها معالم على مستوى المعرفة فحسب ، بل إن سمات التحول تجلت في المجتمعات في جميع مظاهرها ، ومن هنا فإن التغيرات اللسانية تصبح مسألة طبيعية إذا أقررنا بظاهرة التطور اللغوي ، ومن ثم ينبغي علم اللسانيات توجهه على مستوى البحث اللساني ، ليتم الفصل بين ما هو تطور وما هو لحن ، فلا يعني الإكثار من معاجم الخطأ والصواب أن اللغة في مأزق ، أو أن لها حراسا يترقبون الخطأ فيتصيّدونه كالفأر الضار ليقضوا عليه لحظة ظهوره ، المسالة أبعد من ذلك ، إذ أن"التصحيح المفرط ينم بالطبع عن اللاأمن اللغوي ، ذلك لأننا ننظر إلى أدائنا بوصفه غير رفيع ونسعى إلى محاكاة الصيغ الرفيعة بشكل مبالغ فيه . وهذا السلوك قد يفضي إلى سلوكات أخرى تنضاف إليه، فالتصحيح المفرط قد يثير السخرية

لدى أولئك الذين يحاولون محاكاة النطق المستحسن"[20] ، فقد تتعدد مظاهر هذه السلوكات لتعود بالسلب على لغتنا ، ومن ذلك إحداث النفور لدى الناشئة من لغتهم الأم .

من جملة التحديات التي تواجهها اللغة العربية في العصر الحديث ابتعاد العامة عن استعمالها ، وبقائها قيد الاستعمال الرسمي على أصعدة محدودة كالمدرسة والمسجد ، زد على ذلك خطر العولمة التي أطغت لغات عالمية على حساب لغة العرب ، وإنَّ شواهد ذلك من الواقع لا يمكن أن يحدها حصر أو تتحملها مسودات . مما يذكر في هذا الصدد حادثة جرت في إحدى قرى الغرب الجزائري ، إذ امتطى أحدهم سيارته متجها إلى أحدى القرى ضيفا عـــلى أقاربه ، وأثناء الطريق تذكر دواءه الذي نسيه في بيته ، فقرر شراءه من أول قرية يدخلها . تقرب من مجموعة شيوخ يسألهم عن مكان صيدلية القرية ، وكان من عادة أبناء الغرب الجزائري أن يسموا الصيدلي "فَرْمَاسْيَانْ" والكلمة تحوير لقولهم بالفرنسية "*pharmacien*" وهو ما يقابل معنى صيدلي . فبادر الشيوخ بعد التحية قائلا : « أين أجد محلَّ الصيدلي؟ » (متكلما بالفصحى) . فسأل أحد الشيوخ صاحبه : « هل سمعت بشخص يدعى بهذا الاسم في قريتنا ؟ » ، انتبه الغريب إلى المسألة وعرف أنَّهم لم يفهموا لغته الفصيحة ، فاستدرك الموقف قائلا : « أقصد الـــ"فرماسيان"»، فردَّ أحد الشيوخ قائلا : « لماذا هذا التكلف يا بني ؟ كان عليك منذ الوهلة الأولى أن تتحدث باللغة العربية » ، معتقدا أن الأفصح هو كلمة "فرماسيان".

تتجه اللغة العربية الحديثة نحو وضع قد يجعلها مغايرة تماما لتلك التي ورثناها عن الأجداد ، إذ أن غلبة العامية على الفصحى تفرز وضعا يجعل اللغة خليطا من الفصحى والعامية ، فتصبح لا عامية ولا فصحى أو لنقل " فصعمية"على رأي الدكتور عبد الصابور شاهين ، إن هذا الوضع قد يجعل لغتنا في اضمحلال مستمر في حين أنها قادرة على مواجهة كل التحديات كما واجهتها أمس.

إن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة في هذا الصدد هو : ما هي الحلول الناجعة لمعالجة هذا الوضع ؟ قد نرتجل إجابات فنجد أخرى عند الغير أكثر نجاعة ومعالجة ، لهذا فإنّ كل الحلول لا تعد فاعلة ما لم توحد جهود المجامع اللغوية ، فيدرس الموضوع بجد وتصدر قرارات تؤيدها الطبقات السياسية في البلاد العربية ، وهذا المنحى ليس غريبا عنا ، فقد فعل مثل هذا المجمع العلمي الدمشقي والمجمع القاهري .

لا يمكن إنكار فضل كتب التصويب اللغوي علينا في معالجة مشكلة الخطأ في اللغة ، لكن الذي ينبغي أن نقرّه كواقع لا تفلت منه الحقيقة هو أن كتب التصويب اللغوي هذه أصبحت كأي شيء ثمين يزين الرفوف ، بل إن القارئ إذا تصفح واحدا منها فإنه يستمتع بمحتواها من باب الإحساس بجمالية هذه اللغة، فمن منا لا يعجب برأي الدكتور إميل بديع يعقوب عندما فصل في موضوع القول بـــ"لبس حذاءً جديدا" أو " لبس حذاءين جديدين" في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) ، إذ المنطق يفترض أننا نلبس حذاءين لا حذاءً ، يجيب إميل عن هذا السؤال : « الواحد في هذا الموضع يدل على الزَّوج »[21] .

المفترض في لغة تنفرد بكل هذه الخصوصيات التي شهد لها بها العرب وغيرهم أن تكون موضوع الدرس اللغوي الحديث ، فعلم اللسانيات قادر على معالجة المسألة من جذورها إذا أُبعدت النظريات التي تربت على كتف الوضع أن ابق على حالك لأنه الواقع الذي لا يعالج ، فلا يمكن أن يكون الخطأ الشائع خيرا من صواب مهجور ، لأن الصواب يفرض وجوده من تسميته ، والخطأ مذموم من منطلق قولنا أنه خطأ ، فمتى كان الهدم خيرا إذا كان شائعا ؟

لا يتوقف نجاح عملية التصويب اللغوي في الوطن العربي على القائمين على اللغة فحسب ، إذ يُلقى اللوم عادة في هذا الصدد على الأساتذة والمعلمين ، بل الأمر يفرض حوارا جادا بين مجمع موحد على مستوى الوطن العربي من جهة والسياسيين من جهة أخرى ، فالقضية "بحاجة إلى حوار لساني مستنير ، إذ للقرار

السياسي حساباته الواقعية وهو مرتهن بضروراته"[22]، غير أنّ للقومية والانتماء حساباتها هي الأخرى ، لذلك وجب اتخاذ المسالة مأخذ الجد ، فالحبر في زمن العولمة لا يكفي لصد الخطر على اللغة .

إن غفلة أصحاب القرار عن الموضوع ــ على الرغم من دوي الانفجارات التي تحدث على ساحة المعركة التي تجمع بين العربية وغيرها من اللغات العالمية ــ تجعل المرء يتساءل : لماذا لا يفهم هؤلاء المغزى من تنظيم مؤتمر الفرنكوفونية الأخير ؟ أهو شعور بهيمنة اللغة الإنجليزية ؟ أهو اجتذاب للعقل العربي ؟ أم هي كعكة يتقاسمها عمالقة العالم ؟ كل هذه تساؤلات تفرض نفسها على الضمائر الحية ، ولعل الوقت حان لمحاولة الإجابة عنها ، فمن يا ترى يدري ليجيبنا ؟ لعل الذي يدري يجعلنا يوما ندري ...

---

[1] ــ فلوريان كولماس : اللغة والاقتصاد ، ترجمة : أحمد عوض ، مراجعة عبد السلام رضوان ، مجلة عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ، العدد : 263 ، ص 111.

[2] ــ سالم علوي : وقائع لغوية و أنظار نحوية ، دار هومه للطباعة و النشر ، (الجزائر) ، الجزائر ، (د . ر . ط) ، 2000م ، ص244 .

[3] ــ إبراهيم السمرائي : التطور اللغوي التاريخي ، دار الأندلس (بيروت) ، لبنان ، ط3 ، (د . ت . ط) ، ص 7 .

[4] ــ صالح بلعيد : اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (الجزائر) ، الجزائر ، (د . ر . ط) ، 1995م ، ص55 .

[5] ــ ينظر : رياض قاسم : إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، مؤسسة نوفل (بيروت) ط1 ، 1982 ، ج1 ، ص172 .

[6] ــ المرجع نفسه ، ص171.

[7] ــ صالح بلعيد : اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة ، ص5 .

[8] ــ المرجع نفسه ، ص153 .

[9] ــ تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدر البيضاء ، (المغرب) ، (د . ر . ط) ، 1979م ، ص31 .

[10] ــ شوقي ضيف : مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (1934م- 1984م) ، مجمع اللغة العربية ، (القاهرة) ، مصر ، ط01 ، 1984م ، ص 29 .

[11] ــ سعيد الأفغاني : من حـــاضر اللغة العربية ، دار الفكر (بيروت) ، ط2 ، 1971م ، ص100 .

[12] ــ المرجع نفسه ، ص101 .

[13] ــ أفمام : جمع فم .

[14] ــ سعيد الأفغاني : من حاضر اللغة العربية ، ص104 .

[15] ــ المرجع نفسه ، ص109 .

[16] ــ مجمع اللّغة العربيّة القاهري ، *http://www.arabicacademy.org.eg /m*

[17] ــ المرجع نفسه.

[18] ــ المرجع نفسه .

[19] ــ أحمد محمد قدور : مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سورية ، ط1 ، 1996م ، ص17 .

[20] ــ ينظر : لويس جان كالفي : علم الاجتماع اللغوي ، ترجمة محمد يحياتن ، دار القصبة للنشر ، حيدرة ، الجزائر ، ط1 ، 2006م ، ص61 .

[21] ــ إميل بديع يعقوب :معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة ، دار العلم للملايين ، (بيروت) ، ط 2، 1986م ، ص 112.

[22] ــ ينظر : نهاد الموسى : اللغة العربية في العصر الحديث ، قيم الثبوت وقوى التحول ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن)،ط 1 ، 2007م ،ص126.